الفصل الثاني

أثر الوقف في تقرير

عقيدة أهل السنة والجماعة

ويشتمل على مسائل:

١- الرد على القدرية في باب الإيمان بالقضاء والقدر.

٢- تفويض الكيفية في الأسماء والصفات.

٣- إثبات علو الله جَلَّ وَعَلَا واستوائه على عرشه.

٤- تقرير فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

٥- تنزيه الأنبياء عن ما لا يليق بهم.

٦- سد منافذ المعتزلة والجهمية.

٧- تقرير العبودية لله وحده لا شريك له.

٨- إثبات تسمية الله نفسه (شيئًا).

١- الرد على القدرية في باب الإيمان بالقضاء والقدر

الوقف على: «وَيَخْتَارُ»:

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ ﴿٦٧﴾ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٧-٦٨].

اختلف أهل التأويل في المراد بـ ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

المشهور فيها قولان:

القول الأول: أن الاختيار لله لا كما يشاء الناس لأنه أعلم من الذي يصلح لها، أي: وربك يخلق ما يشاء من خلقه ويختار منهم من يشاء لطاعته، ولنبوته، وأنصار دينه[(١)].

وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على: ﴿وَيَخْتَارُ﴾[(٢)].

القول الثاني: أن الاختيار يكون في الذي كان لهم فيه الخيرة، و تكون «مَا» في موضع نصب بـ ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف عند قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ ثم يقول: ﴿وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾[(٣)].

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ فيه أوجهٌ:

أحدها- أن ﴿مَا﴾ نافيةٌ فالوقفُ على ﴿وَيَخْتَارُ﴾.

والثاني- ﴿مَا﴾ مصدريةٌ أي: يختار اختيارَهم، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي: مُختارهم.

---

(١) انظر: «بدائع التفسير» [٣٥٣]، و«تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٢٥١)، و«القطع» [٣٩٠].

(٢) انظر: «القطع» [٣٩٠]، و«المكتفى» [٤٣٩]، و«علل الوقوف» (٢/ ٧٨٢).

(٣) انظر: «تفسير جامع البيان» (٦/ ٢١٢). «المكتفى» [٤٣٩].

الثالث- أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما كان لهم الخيرةُ فيه كقولِه: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] أي: منه.

وجَوَّزَ ابنُ عطية أَنْ تكونَ ﴿كَانَ﴾ تامةً و﴿لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ.

و لم يَزَلِ الناسُ يقولون: إن الوقفَ على « يختار »، والابتداءَ بـ﴿مَا﴾ على أنها نافيةٌ هو مذهب أهل السنة.

ونُقِل ذلك عن جماعةٍ كأبي جعفرٍ وغيرِه، وأنَّ كونَها موصولةً متصلةً بـ«يختار» غيرَ موقوفٍ عليه مذهبُ المعتزلة.

وهذا الزمخشريُّ قد قَّررَ كونَها نافيةً، وحَصَّل غرضَه في كلامِه، وهو موافقٌ لكلامِ أهل السنة ظاهرًا، وإنْ كان لا يريده.

وهذا الطبريُّ مِنْ كبار أهل السنة مَنَعَ أَنْ تكونَ ﴿مَا﴾ نافيةً قال: لئلا يكون المعنى: أنَّه لم تكنْ لهم الخيرةُ فيما مضى، وهي لهم فيما يُستقبل، وأيضًا فلم يتقدَّمْ نفيٌ. وهذا الذي قاله ابنُ جريرٍ مَرْوِيٌّ عن ابن عباس.

وقال بعضُهم: ويختار لهم ما يشاء من الرسلِ، فـ﴿مَا﴾ على هذا واقعةٌ على العقلاء. اهـ[1].

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري ت ٣٢٨: الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام إن كانت ﴿مَا﴾ جحدًا يراد بها: ليس لهم الخيرة، أي: ليس لهم أن يختاروا.

وإن كانت ﴿مَا﴾ في موضع نصب بـ«يختار» لم يحسن الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ من أجل أن المعنى: ويختار الذي كان لهم الخيرة، أي: كان لهم خيرته[2].

---

(١) «الدر المصون في علم الكتاب المكنون سورة القصص» آية [٦٨] باختصار.

(٢) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص: [٤٣٢]، ط. دار الحديث، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني.

قال النحاس [ت ٣٣٨ هـ]: الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ أكثر أصحاب التمام، وأهل التفسير والقراء على أنه تمام، رواه نافع، ويعقوب وأحمد بن موسى ومحمد بن عيسى وأحمد بن جعفر، وأبو حاتم، ونصير، ثم ابتدأ: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ أي: لم تكن لهم الخيرة(١).

قال الداني [ت٤٤٤ هـ]: تام إذا جعلت ﴿مَا﴾ حجدًا، فإن جعلت ﴿...مَا...﴾ بمعنى الذي فالوقف على ﴿...الْخِيَرَةُ...﴾ وهو تام في كلا الوجهين(٢).

قال السجاوندي [ت٥٦٠ هـ]: مطلق، ومن وصل على معنى: ويختار ما كان لهم فيه الخيرة فقد أبعد بل ﴿مَا﴾ لنفي اختيار الخلق تقريرًا لا اختيار الحق تعالى(٣).

قال زكريا الأنصاري [ت٩٢٦ هـ]: تام: إن جعل ﴿مَا﴾ التي بعدها نافية، فإن جعلت مصدرية، أي: يختار اختيارهم(٤).

قال الأشموني [ت١١١ هـ]: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام: على أنَّ ﴿مَا﴾ التي بعده نافية لنفي اختيار اختِيار الخلق لا اختيار الحق أي ليس لهم أن يختاروا بل الخيرة لله تعالى في أفعاله وهو أعلم بوجوه الحكمة فيها ليس لأحد من خلقه أن يختار عليه.

قال أبو الحسن الشاذلي: فِرَّ من مختاراتك كلها إلى الله تعالى، فإنَّ من اختار شيئًا لا يدري أيصل إليه أم لا، وإذا وصل إليه فلا يدري أيدوم له ذلك أم لا، وإذا دام إلى آخر عمره فلا يدري أفيه خير أم لا، فالخيرة فيما اختاره الله تعالى.

---

(١) انظر: «القطع» [٣٩٠].

(٢) انظر: «المكتفى» [٤٣٩].

(٣) انظر: «العلل» (٢/ ٧٨٢).

(٤) انظر: «المقصد» [٥٨٧].

والوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة، والطبري من أهل السنة منع أن تكون ﴿مَا﴾ نافية قال: لئلا يكون المعنى أنَّه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل.

وهذا الذي قاله ابن جرير مروي عن ابن عباس، وليس بوقف إن جعلت ﴿مَا﴾ موصولة في محل نصب والعائد محذوف أي ما كان لهم الخيرة فيه، ويكون «يختار» عاملًا فيها، وكذا إن جعلت ﴿مَا﴾ مصدرية أي يختار اختيارهم[1].

الراجح في المسألة:

الراجح الرأي الأول: وهو أن تكون ﴿مَا﴾ نافية، وهو قول جمهور المفسرين والقراء، واختيار عموم المصاحف حيث أشارت بالرمز (قلي).

قال المهدوي: وهو أشبه بمذهب أهل السنة و﴿مَا﴾ من قوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نفي عام لجميع الأشياء أن يكون للعبد فيها شيء سوى اكتسابه بقدرة الله عَزَّوَجَلَّ اهـ[2].

وقال الإمام ابن كثير: يخبر تعالى أنه المنفرد بالخلق والاختيار، وأنه ليس له في ذلك منازع ولا معقب، فقال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ أي: ما يشاء، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فالأمور كلها خيرها وشرها بيده، ومرجعها إليه.

وقوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نفي على أصح القولين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب:٣٦].

واختار ابن جرير أن ﴿مَا﴾ هاهنا بمعنى: (الذي)، تقديره: ويختار الذي لهم فيه خيرة. وقد احتج بهذا المسلك طائفة المعتزلة على وجوب مراعاة الأصلح، والصحيح

---

(١) انظر: «الأشموني» [٥٨٧].

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣/ ٣٠٥).

أنها نافية، كما نقله ابن أبي حاتم، عن ابن عباس وغيره أيضًا، فإن المقام في بيان انفراده تعالى بالخلق والتقدير والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك؛ ولهذا قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ أي: من الأصنام والأنداد، التي لا تخلق ولا تختار شيئًا» اهـ(١).

قال القرطبي: «قال علي بن سليمان: هذا وقف التمام، ولا يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ في موضع نصب بـ«يَخْتَارُ» لأنها لو كانت في موضع نصب لم يعد عليها شيء، قال وفي هذا رد على القدرية» اهـ(٢).

قال الشوكاني: «قال الزجاج: الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾ تام على أن ما نافية، قال: ويجوز أن تكون ما في موضع نصب بيختار».

والمعنى: ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة، والصحيح الأول لإجماعهم على الوقف.

وقال ابن جرير: إن تقدير الآية: ويختار لولايته الخيرة من خلقه، وهذا في غاية من الضعف.

وجوز ابن عطية أن تكون كان تامة ويكون لهم الخيرة جملة مستأنفة، وهذا أيضًا بعيد جدًا.

وقيل إن ﴿مَا﴾ مصدرية: أي: يختار اختيارهم، والمصدر واقع موقع المفعول به، أي: ويختار مختارهم، وهذا كالتفسير لكلام ابن جرير.

والراجح أول هذه التفاسير» اهـ(٣).

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٦/ ٢٥١).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٣/ ٣٠٥).

(٣) «فتح القدير» (٤/ ٢٦٠).

رموز المصاحف:

أشارت عموم المصاحف، كالشمرلي (مصر)، والمدينة، ودمشق (قلى) والباكستاني (ط) إشارة إلى أولوية الوقف مع جواز الوصل، وهو ما يؤيد الرأي الأول.

كلام نفيس للإمام ابن القيم

قال ابن القيم بعد أن ذكر رأي العلماء في الآية: وأصحُّ القولين أن الوقف التام على قوله: «وَيَخْتارُ» ويكون ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نفيًا، أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل هو إلى الخالق وحده، فكما أنه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سواه، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره، وَمَحَالِّ رضاه، وما يصلُح للاختيار مما لا يصلح له، وغيرُه لا يُشاركه في ذلك بوجه.

وذهب بعض مَنْ لا تحقيق عنده، ولا تحصيل إلى أن ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ موصولة، وهي مفعول ﴿وَيَخْتَارُ﴾ أي: ويختار الذي لهم الخيرة، وهذا باطل من وجوه:

أحدُها- أن الصلة حينئذٍ تخلو من العائد، لأن ﴿الْخِيَرَةُ﴾ مرفوع بأنه اسم ﴿كَانَ﴾ والخبر ﴿لَهُمُ﴾، فيصير المعنى: ويختار الأمر الذي كان الخيرةُ لهم، وهذا التركيبُ محال من القول. فإنْ قيل: يمكن تصحيحُه بأن يكون العائد محذوفًا، ويكون التقدير: ويختار الذي كان لهم الخِيرةُ فيه، أي: ويختار الأمرَ الذي كان لهم الخِيرةُ في اختياره.

قيل: هذا يفسُد من وجه آخر، وهو أن هذا ليس من المواضع التي يجوز فيها حذف العائد، فإنه إنما يحذف مجرورًا إذا جُرَّ بحرف جُرَّ الموصولُ بمثله مع اتحاد المعنى، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، ونظائره، ولا يجوز أن يقال: جاءني الذي مررتُ، ورأيت الذي رغبتُ، ونحوه.

الثاني- أنه لو أُريد هذا المعنى لنصب: ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾ وشُغِلَ فعل الصلة بضمير يعود على الموصول، فكأنه يقول: ويختارُ ما كان لهم الخيرة، أي: الذي كان هو عينَ الخيرة لهم، وهذا لم يقرأْ به أحد البتَّة، مع أنه كان وجه الكلام على هذا التقدير.

الثالث- أن الله سبحانه يَحكي عن الكفار اقتراحَهم في الاختيار، وإرادتهم أن تكون الخيرةُ لهم، ثم ينفي هذا سبحانه عنهم، ويبين تفرُّدَه هو بالاختيار، كما قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣١- ٣٢].

فأنكر عليهم سبحانَه تخيُّرَهم عليه، وأخبر أن ذلك ليس إليهم، بل إلى الذي قَسَمَ بينهم معايشَهم المتضمنةَ لأرزاقهم وَمُدَدِ آجالهم، وكذلك هو الذي يَقسِم فضله بين أهل الفضل على حسب علمه بمواقع الاختيار، ومن يصلُح له ممن لا يصلُح، وهو الذي رفع بعضهم فوق بعض درجات، وقسم بينهم معايشهم، ودرجات التفضيل، فهو القاسم ذلك وحده لا غيره.

وهكذا هذه الآية بيّن فيها انفراده بالخلق والاختيار، وأنه سبحانَه أعلمُ بمواقع اختياره اهـ[1].

(١) «زاد المعاد في هدى خير العباد» (١/ ٣٩).

٢- تفويض الكيفية في الأسماء والصفات

الوقف على: لفظ الجلالة: «اللَّهُ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

اختلف المفسرون في المراد بـ«التأويل»، و المشهور فيه قولان:

القول الأول- أن يراد بالتأويل ما تؤول إليه حقائق الأخبار، ومنها العلم بالكيفيات، كتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار، كما قال الإمام مالك: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة كقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: ما يعلم كنهه وحقيقته وما يؤول إليه إلا الله(١).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ويبتدأ بـ ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾(٢).

القول الثاني- أن يراد بالتأويل: التفسير والبيان والتعبير عن الشيء فالوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، لأنهم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علما بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه كقوله: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٣٦] أي: نبئنا بتفسيره، وعن ابن عباس أنه قال: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله(٣).

---

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٦: ١٢)، و«فيض القدير» (١/ ٤٧٣)، و«مجموع الفتاوى» (١/ ٢٩).

(٢) انظر: «علل الوقوف» (١/ ٣٦٣).

(٣) «الرسالة التدمرية» (١/ ٣٩)، و«تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٦: ١٢).

وفي السنة دعاء النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنه: «**اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**» (رواه أحمد (١/ ٢٦٦) وصححه الألباني).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على قوله: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾، ويبتدأ بـ ﴿**يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ**﴾.

حدثني الدكتور عبد العزيز القارئ، قال: عندما كانت لجنة مصحف المدينة النبوية تراجع وقوف المصحف، جرى بحثٌ علميٌّ نفيسٌ طويلٌ، استغرقَ أيامًا، في هذه الآية، فسائر المصاحف تضع هنا رمز الوقف اللازم.

ورأينا أنَّ هذا الرمز يترتب عليه إبطالُ أحدِ القولين في التفسير، أو في المعنى، بينما هما وجهان صحيحان معتبران:

القول الأول- أن التأويل لا يعلمه إلا الله.

القول الثاني- أنهم يعلمون التأويل.

فعلى القول الأول يختلف معنى التأويل عنه في القول الثاني.

فالتأويل الذي يعلمُه «الرَّاسِخُونَ» هو ما خفي من معاني القرآن، وكان يحتاج إلى استنباط لا يقدر عليه إلا خواصُّ العلماء.

ولذلك كان ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما وهو من أخصِّ خواصِّ العلماء، وأعلم الناس بالتفسير؛ كان يصل هذه الآية ويقول: أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله.

أمَّا التأويل الذي لا يعلمه أحدٌ ولا يعلمُه إلا الله فله معنى آخر، وهو معرفة كلِّ الأشياء وحقائقها المغيبة عن الإنسان مثل: حقائق ما أخبر عنه في القرآن من أحوال يوم القيامة، ومن أشياء يوم القيامة، وحقائق الصفات ونحو ذلك، هذا لا يعلمه إلا الله.

فإذا وصل فعلى المعنى الأول، أو على القول الأول.

وإذا وقف فعلى القول الثاني، فوجدنا أن رمز الوقف اللازم يصير فيه تحكم وإبطال لأحد القولين وكلا القولين صحيحان.

لذلك اختارت اللجنة ألا تجعل الوقف هنا أو لا ترمز هنا إلى الوقف اللازم، بل وضعت (قلي) اهـ[1].

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تام: لمن زعم أن الراسخين فى العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم.

وعن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به...، فعلى مذهب مجاهد ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مرفوعان على النسق على «الله».

والوقف على ﴿فِي ٱلْعِلْمِ﴾ حسن غير تام، لأن قوله: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ حال من الراسخين، كأن قال: قائلين آمنا به.

ومن قال: الراسخون في العلم لم يعلموا تأويله، رفع الراسخين بما عاد عليهم من ذكرهم، وذكرهم في ﴿يَقُولُونَ﴾، ولا يتم الوقف على ﴿فِي ٱلْعِلْمِ﴾ من هذا المذهب، ولا يحسن لأن الراسخين مرفوعان بما عاد من ﴿يَقُولُونَ﴾ ولا يحسن الوقف على المرفوع دون الرافع.

---

(١) لقاء خاص مع فضيلته، وانظر: «التقرير العلمي لمصحف المدينة المنورة» (٥٠- ٥١)، وللاستماع إلى اللقاء يراجع «السلسلة الصوتية لكتاب زاد المقرئين».

وفي قراءة ابن مسعود لمذهب العامة: «إن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون».

وفي قراءة أبي (ويقول الراسخون في العلم)[١].

قال أبو عمرو الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الوقف تام: على قول من زعم أن الراسخين فى العلم لم يعلموا تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنَّحويين، وفى قراءة ابن عباس رضي الله عنهما تصديق لذلك «ويقول الراسخون».

وعن طاووس عن أبيه قال: ذكر لابن عباس رضي الله عنهما الخوارج، وما كان يصيبهم عند قراءة القرءان، فقال: يؤمنون بمحكمه، ويهلكون عند متشابهه، وقرأ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾.

وعن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ قال: الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به....، وقال بذلك أيضًا جماعة من أهل العلم، فعلى هذا يكون الوقف على قوله ﴿... وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ...﴾ لأن الراسخين نسق على اسم الله عَزَّوَجَلَّ[٢].

قال السجاوندي: وقف لازم في مذهب أهل السنة والجماعة، لأنه لو وصل فُهِمَ أن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه- كما يعمله الله- [وهذا ليس بصحيح]، بل المذهب أن شرط الإيمان بالقرآن العمل بمحكمه، والتسليم لمتشابهه، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ ثناء من الله عليهم بالإيمان على التسليم بأن الكل من عند الله.

---

(١) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص (٢٩٢، ٢٩٣).

(٢) «المكتفى» ص (١٩٥- ١٩٦).

ومن جعل المتشابه غير صفات الله تعالى ذاتًا وفعلًا، من الأحكام التي يدخلها القياس، والتأويل بالرأي، وجعل المحكمات الأصول المنصوص عليها المجمع عليها، فعطف قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ على اسم الله، وجعل ﴿يَقُولُونَ﴾ حالًا لهم، ساغ له أن لا يقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾.

لكن الأصوب الأحق الوقف، لأن التوكيد بالنفي في الابتداء، وتخصيص اسم الله بالاستثناء يقتضي أنه مما لا يشاركه في علمه سواه، فلا يجوز العطف على قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، كما على «لا إله إلا الله»[(١)].

قال الأنصاري: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾:

تام: على قول الأكثر أن الراسخين لم يعلموا تأويل المتشابه.

وليس بوقف: على قول غيرهم أن الراسخين يعلمون تأويله[(٢)].

قال الأشموني: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وقف السلف، وهو أسلم، لأنه لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلاَّ بدليل منفصل، ووقف الخلف على العلم، ومذهبهم أعلم، أي أحوج إلى مزيد علم، لأنهم أيدوا بنور من الله لتأويل المتشابه بما يليق بجلاله، والتأويل المعين لا يتعين لأنَّ من المتشابه ما يمكن الوقوف عليه ومنه ما لا يمكن وبين الوقفين تضاد ومراقبة، فإن وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، وقد قال بكل منهما طائفة من المفسرين واختاره العز بن عبد السلام.

وقد روى ابن عباس أنَّ النبي ﷺ وقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وعليه جمع من السادة النجباء كابن مسعود وغيره أي أنَّ الله استأثر بعلم المتشابه كنزول عيسى ابن مريم وقيام الساعة والمدة التي بيننا وبين قيامها.

(١) انظر: «علل الوقوف» (١/ ٣٦٣).

(٢) انظر: «المقصد» [١٥٥].

وليس بوقف لمن عطف «الراسخون» على الجلالة، أي: ويعلم الراسخون تأويل المتشابه أيضًا ويكون قوله ﴿يَقُولُونَ﴾ جملة في موضع الحال من الراسخون أي قائلين آمنا به وقيل: لا يعلم جميع المتشابه إلاَّ الله تعالى، وإن كان الله قد أطْلعَ نبيَّه ﷺ على بعضه، وأهَّل قومًا من أمته لتأويل بعضه، وفي المتشابه ما يزيد على ثلاثين قولًا وهذا تقريب للكلام على هذا المبحث البعيد المرام الذي تزاحمت عليه أفهام الأعلام.

وقال السجستاني: الراسخون غير عالمين بتأويله واحتج بأن ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ في موضع «وأما» وهي لا تكاد تجيء في القرآن حتى تثنى وتثلث كقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ وهنا قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ولم يقل بعده: وأما، ففيه دليل على أنَّ قوله ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مستأنف منقطع عن الكلام قبله.

وقال أبو بكر: وهذا غلط لأنَّه لو كان المعنى وأما الراسخون في العلم فيقولون لم يجز أن تحذف أما والفاء لأنَّهما ليستا مما يضمر[(١)].

الراجح في المسألة:

القولان معتبران وصحيحان، وأكثر أهل العلم من المفسرين والنحويين والقراء، وأهل الوقف على الرأي الأول، وعموم المصاحف كذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وجمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهذا هو المأثور عن أبيِّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم[(٢)].

---

(١) انظر: «منار الهدى» [١٥٤].

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (١/ ٢٩).

قال الشوكاني: «الذي عليه الأكثر أنه مقطوع عما قبله، وأن الكلام تم عند قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ هذا قول ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وأبي الشعثاء وأبي نهيك وغيرهم، وهو مذهب الكسائي والفراء والأخفش وأبي عبيد وحكاه ابن جرير الطبري عن مالك واختاره وحكاه الخطابي عن ابن مسعود وأبي بن كعب»(١).

وقال ابن عثيمين: الوقف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ عليه أكثر السلف، وعلى هذا، فالمراد بالمتشابه المتشابه المطلق الذي لا يعلمه إلا الله، وذلك مثل كيفية وحقائق صفات الله، وحقائق ما أخبر الله به من نعيم الجنة وعذاب النار، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى في نعيم الجنة: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، أي: لا تعلم حقائق ذلك(٢).

رموز المصاحف: أشار مصحف الشمرلي بـ(الديار المصرية)، والباكستاني بالرمز (مـ) والمدينة، ودمشق (قلى)، وكلا الرمزين (مـ، وقلي) يؤيد الرأي الأول إلا أن الرمز (قلي) فيه سعة حيث يقبل الوصل على معنى التفسير، مع تغليب الأول، الذي هو بمعنى حقائق الأشياء.

(١) «فيض القدير» (١/ ٤٧٣).

(٢) «القول المفيد على كتاب التوحيد» (٢/ ١٩٦).

كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: جمهور سلف الأمة وخلفها على أن الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ وهذا هو المأثور عن أبيِّ بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم.

ورُوي عن ابن عباس أنه قال: التفسير على أربعة أوجه:

- تفسير تعرفه العرب من كلامها.
- وتفسير لا يعذر أحد بجهالته.
- وتفسير تعلمه العلماء.
- وتفسير لا يعلمه إلا الله، مَن ادعى علمه فهو كاذب.

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن التأويل يأتي على معان:

١- يأتي بمعنى: التفسير، وهذا الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير وأمثاله- من المصنفين في التفسير- واختلف علماء التأويل، ومجاهد إمام المفسرين قال الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، وعلى تفسيره يعتمد الشافعي وأحمد والبخاري وغيرهما، فإذا ذكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به معرفة تفسيره.

٢- يأتي بمعنى: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون: من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك كما قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في قصة يوسف لما سجد أبواه وإخوته

قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا.

٣- يأتي بمعنى: تفسير الكلام، وهو الكلام الذي يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه أو تعرف علته أو دليله، وهذا (التأويل الثالث) هو عين ما هو موجود في الخارج ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي**») يتأول القرآن (متفق عليه) يعني قوله: ﴿**فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُ**﴾ وقول سفيان بن عيينة: السنة هي تأويل الأمر والنهي، فإن نفس الفعل المأمور به: هو تأويل الأمر به، ونفس الموجود المخبر عنه هو تأويل الخبر والكلام خبر وأمر[1].

(١) «الرسالة التدمرية» (١/ ٣٩).

٣- إثبات علو الله جَلَّ وَعَلَا

الوقف على: «السَّمَوَاتِ»:

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام: ٣].

اختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾.

المشهور فيها أربعة أقوال:

القول الأول- أن المعنى: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض، لأنه جَلَّ وَعَلَا هو المعبود وحده بحق في الأرض والسماء، وهذا المعنى يبينه ويشهد له قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وعلى هذا فجملة ﴿ يَعْلَمُ ﴾ حال، أو خبر، وهذا المعنى يبينه(١).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على ﴿ ٱلْأَرْضِ ﴾ ويبتدأ بـ ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾(٢).

القول الثاني- أن المعنى: وهو الله يعلم سركم في السماوات وفي الأرض، ويبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَنزَلَهُ ٱلَّذِى يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآية [الفرقان: ٦]،: باعتبار أن قوله: ﴿ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: ٣]، يتعلق بقوله: ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ ﴾.

---

(١) هو قول القرطبي، وابن كثير، والشنقيطي، وابن الأنباري، وغيرهم انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ٣٩٠)، «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٤٠). «أضواء البيان» (٧/ ٤).

(٢) قال الإمام الداني ت [٤٤٤] هـ: وقيل المعنى: وهو المعبود في السموات والأرض، وقال زكريا الأنصاري: الوقف حسن، وقال الأشموني: حسن على هذا التوجيه، «المكتفى» [٢٧٣]، «منار الهدى» [٢٦٥].

قال النحاس: وهذا القول من أحسن ما قيل في الآية[١].

وعلى هذا التأويل: يوقف على ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ ويبتدأ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ...﴾ إلى قوله: ﴿...وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾[٢].

القول الثالث- أن المعنى: هو الله الذي هو في السماوات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم في الأرض، فهو جَلَّوَعَلَا مستوٍ على عرشه فوق جميع خلقه، مع أنه يعلم سر أهل الأرض وجهرهم لا يخفى عليه شيء من ذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ الآية [الملك: ١٦-١٧]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، مع قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤][٣].

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ويبتدأ ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾[٤].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فإن قيل فما تقولون في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾؟

قيل له: إن بعض القراء يجعل الوقف ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثم يتبدى ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾ يعلم سركم وجهركم وكيف ما كان[٥].

---

(١) نقله عنه القرطبي، انظر: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٤).

(٢) قال الإمام الداني: قال قائل: تام، «المكتفى» [٢٧٣]، وقال الأشموني: حسن على هذاالتوجيه، «منار الهدى» [٢٦٥].

(٣) وهو اختيار الطبري، انظر: «جامع البيان» (١١/ ٢٦١)، «أضواء البيان» (٧/ ٤).

(٤) قال النحاس: وقال أبي: وقف كاف، «القطع» [٣٠٣].

(٥) انظر كلامًا مطولًا لشيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية (٢ / ٢٣٦: ٢٣٨).

القول الرابع- أن المعنى على التقديم والتأخير: أي وهو الله يعلم سركم وجهركم في السموات والأرض، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

وعلى هذا التأويل: فالتمام على آخر الآية[١].

رأي أهل الوقف:

راجع ما كتبته في الحاشية عند كل قول من الأقوال.

الراجح في المسألة:

الراجح القول الأول، مع احتمالية الأوجه الأخرى، فلكل وجه مصدق وشاهد من القرآن الكريم كما ذكرت سابقًا، وهو قول جمهور المفسرين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فَسَّرَهُ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ كَالْإِمَامِ أَحْمَد وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ[٢].

قال ابن كثير: أصح الأقوال أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض، أي: يعبده ويوحده ويقر له بالإلهية مَن في السموات ومَن في الأرض، ويسمونه الله، ويدعونه رَغَبًا ورَهَبًا، إلا من كفر من الجن والإنس[٣].

قال القرطبي: والأول أسلم وأبعد من الإشكال[٤].

---

(١) وهو قول ابن الأنباري، أخرجه ابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤)، وقال الإمام الداني ت [٤٤٤] هـ: والتمام عندي آخر الآية، «المكتفى» [٢٧٣].

(٢) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان» [٢٤٤].

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٤٠).

(٤) «الجامع لأحكام القرآن» (٦/ ٣٩٠)، و«تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٢٤٠).

وقال الشنقيطي: القول الأول أظهر الأقوال[١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: للأوجه الثلاثة الأولى: إن لكل وجه منها مصداقًا لها من القرآن الكريم[٢].

رموز المصاحف: عموم المصاحف لم تشر بعلامة وقف على (السموات) إشارة إلى أولوية الوجه الأول.

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٤).

(٢) «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٧/ ٤).

٤- تقرير فضل أبي بكر الصديق

الوقف على: «عَلَيْهِ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا...﴾ [التوبة: ٤٠].

في هاء ﴿عَلَيْهِ﴾ ثلاثة أوجه:

القول الأول- أنها ترجع إلى النبي ﷺ ويؤيد كون الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ للنبي ﷺ الضمير في ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ لأنه المؤيد بهذه الجنود التي هي الملائكة كما كان في يوم بدر[(١)].

وعلى هذا التأويل: فلا وقف على ﴿عَلَيْهِ﴾ لتعلقه بما بعده، فالكلام مازال متصلًا بشأن النبي ﷺ.

القول الثاني- أنها ترجع إلى أبي بكر، واحتج مَنْ نصر هذا القول بأن النبي ﷺ كان مطمئنا لم تزل معه السكينة.

قال العلامة ابن عطية: قال حبيب بن أبي ثابت الضمير في ﴿عَلَيْهِ﴾ عائد على أبي بكر لأن النبي ﷺ لم يزل ساكن النفس ثقة بالله عَزَّوَجَلَّ، قال القاضي أبو محمد: وهذا قول مَنْ لم يَرَ السكينة إلا سكون النفس والجأش[(٢)].

---

(١) «فتح القدير» (٢/ ٥٢٦).

(٢) «المحرر الوجيز» (٣/ ٤٠).

قال الشوكاني: أخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في الدلائل وابن عساكر في تاريخه عن ابن عباس في قوله: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ قال: على أبي بكر لأن النبي ﷺ لم تزل معه السكينة(١).

وعلى هذا التأويل: يوقف على ﴿عَلَيْهِ﴾ لعدم تعلقه بما بعده، حيث الانتقال من كلام أبي بكر، ثم انتقل إلى النبي ﷺ.

القول الثالث- أن الهاء ها هنا في معنى تثنية والتقدير: فأنزل الله سكينته عليهما فاكتفى بإعادة الذكر على أحدهما من إعادته عليهما، كقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة:٦٢] أي: يرضوهما، ذكره ابن الانباري(٢).

قال أبو حيان الأندلسي: الضمير في عليه عائد على صاحبه، قاله حبيب بن أبي ثابت، أو على الرسول قاله الجمهور، أو عليهما. وأفرده لتلازمهما، ويؤيده أنّ في مصحف حفصة: فأنزل الله سكينته عليهما وأيدهما. والجنود: الملائكة يوم بدر، والأحزاب(٣).

رأي أهل الوقف:

قال الداني: «الوقف على ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾

كاف: إن جعلت الهاء في ﴿عَلَيْهِ﴾ لأبي بكر الصدِّيق رضي الله عنه وهو الاختيار.

وعن سعيد بن جبير قال على ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ قال: على أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأن النبي ﷺ لم تزل السكينة معه، فإن جعلت الهاء للنبي

---

(١) «فتح القدير» (٢/ ٥٢٦).

(٢) «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٤٢٩).

(٣) «البحر المحيط» (٥/ ٤٥).

ﷺ لم يكف الوقف على ﴿عَلَيْهِ﴾، وأما الهاء في ﴿... وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا...﴾ فللنبي عليه الصلاة والسلام » اهـ[١].

وذكر شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والأشموني نفس ما ذكره الإمام الداني ورأوا أن الضمير لأبي بكر الصديق هو المختار[٢].

الراجح في المسألة:

الراجح: القول الأول وهو عود الضمير على النبي ﷺ مع جواز أن يعود على أبي بكر الصديق ولا تعارض.

قال أبو جعفر الطبري: فأنزل الله طمأنينته وسكونه على رسوله، وقد قيل: على أبي بكر ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾، وقوّاه بجنودٍ من عنده من الملائكة، لم تروها أنتم ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وهي كلمة الشرك ﴿ٱلسُّفْلَىٰ﴾، لأنها قُهِرَت وأذِلَّت، وأبطلها الله تعالى، ومحق أهلها، وكل مقهور ومغلوب فهو أسفل من الغالب، والغالب هو الأعلى ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾، ودين الله وتوحيده وقولُ لا إله إلا الله، وهي كلمتُه ﴿ٱلْعُلْيَا﴾، على الشرك وأهله، الغالبة[٣].

قال ابن عطية: قال جمهور الناس: الضمير عائد على النبي ﷺ، وهذا أقوى، والسكينة عندي إنما هي ما ينزله الله على أنبيائه من الحياطة لهم والخصائص التي لا تصلح إلا لهم، كقوله تعالى: ﴿فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٨][٤].

---

(١) انظر: «المكتفى» ص [٢٩٣].

(٢) انظر: «المنار» [٣٣٧].

(٣) «تفسير جامع البيان» (١٤/ ٢٦١).

(٤) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٤٠).

قال ابن كثير: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ أي: تأييده ونصره عليه، أي: على الرسول في أشهر القولين، وقيل: على أبي بكر، وروي عن ابن عباس وغيره، قالوا: لأن الرسول لم تزل معه سكينة، وهذا لا ينافي تجدد سكينة خاصة بتلك الحال؛ ولهذا قال: ﴿وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ أي: الملائكة[1].

رموز المصاحف: عموم المصاحف لم تشر بعلامة وقف على ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾ إشارة إلى ترجيح الرأي الأول.

قلتُ: والذي أميل إليه هو أولوية الوصل مع جواز الوقف، ويناسب ذلك علامة (صلي) على قوله: ﴿سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ﴾.

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٤/ ١٥٥).

٥- تنزيه الأنبياء عما لا يليق بهم وإثبات العصمة لهم

الوقف على «بِهِۦ»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف: ٢٤].

القول الأول- أن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يخالطه همّ بامرأة العزيز لأن الله عصمه من الهمّ بالمعصية بما أراه من البرهان(١).

وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾ واضحًا، ولئلا يوهم الوصلُ شيئًا لا يليق بنبي معصوم أن يهمَّ بامرأة، ثم يستأنف، ليظهر معنى الابتداء بجملة ﴿ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾، أي: لولا أن رأى برهان ربه همَّ بها(٢).

القول الثاني- أن يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ هم بأن يجيبها لما دعته إليه ثم ارعوى، وانكفّ على ذلك لما رأى برهان ربه، قاله ابن عباس، وقتادة، وابن أبي مليكة، وثعْلب. وبيان هذا أنه انصرف عمّا همّ به بحفظ الله أو بعصمته، والهمّ بالسيئة مع الكف عن إيقاعها ليس بكبيرة، فلا ينافي عصمة الأنبياء من الكبائر قبل النبوءة على قول من رأى عصمتهم منها قبل النبوءة، وهو قول الجمهور(٣).

وعلى هذا التأويل: فلا وقف على ﴿ هَمَّتْ بِهِۦ ﴾.

قال النحاس: وقيل الوقف على قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا ﴾ منهم من جعل الهم الأول كالهم الثاني وهو قول أبي عبيدة، قال ولم يذكر الله معاصي الأنبياء ليذمهم بها ولكن لئلا ييأس الناس، وذكر الداني والأشموني ذلك التوجيه في أحد توجيهها(٤).

(١) انظر: «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٢).

(٢) تام: عند النحاس «القطع» [٤٠٠]، وكاف عند الأشموني، «المنار» [١٩٢].

(٣) انظر: «التحرير والتنوير» (١٢/ ٢٥٢).

(٤) انظر: «القطع والائتناف» [٤٠١]، و انظر: «المكتفى» [٣٢٥]. و«الأشموني» [٣٩١].

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري: الوقف على ﴿وَهَمَّ بِهَا﴾ فيه ثلاثة أقوال:

قال عامة أهل العلم: (قعد منها مقعد الرجل من المرأة، فتمثل له يعقوب عاضا على إصبعه يقول: يوسف يوسف، فالوقف من هذا المذهب على ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾، والتمام إنه من عبادنا المخصلين.

وقال آخرون: الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ معصومون، لا يعصون، ولا يهمون بالكبائر، وقالوا: معنى الآية: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، فالوقف من هذا المذهب على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ثم تبتدئ ﴿وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ أي: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها.

وقال آخرون: الهاء كناية عن الفرة، كأنه قال: ولقد همت به وهم بالفرة [من الفرار مصدر مرة]، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾، ويتم على ﴿ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ ولا يتم على ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾، لأن «هم بها» نسق عليه(١).

قال النحاس: وقيل الوقف على قوله ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ منهم من جعل الهم الأول كالهم الثاني وهو قول أبي عبيدة، قال ولم يذكر الله معاصي الأنبياء ليذمهم بها ولكن لئلا ييأس الناس(٢).

قال الداني: تام، وقيل كاف على مذهب أبي عبيدة، ومن زعم أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون، وقدر ذلك على التقديم والتأخير، أي: لولا أن رأى برهان ربه لهم بها، وجمهو أهل العلم على خلاف ذلك.

---

(١) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص [٣٨٥].

(٢) انظر: «القطع والائتناف» [٤٠١]، و انظر: «المكتفى» [٣٢٥]. و«الأشموني» [٣٩١].

قال الأشموني: كاف: وبهذا الوقف يتخلص القاريء من شيء لا يليق بنبيّ معصوم أن يهم بامرأة، وينفصل من حكم القسم قبله في قوله: ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ ﴾ ويصير ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ مستأنفًا، إذ الهمّ من السيد يوسف منفيّ لوجود البرهان والوقف على ﴿ بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ ويبتديء كذلك أي عصمته كذلك فالهم الثاني غير الأول.

وقيل: الوقف على ﴿ وَهَمَّ بِهَا ﴾ وإن الهمّ الثاني كالأول أي ولقد همت به وهمّ بها كذلك، وعلى هذا ﴿ لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ متصل بقوله: ﴿ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ﴾ أي: أريناه البرهان لنصرف عنه ما همَّ به، وحينئذ الوقف على ﴿ وَٱلْفَحْشَآءَ ﴾[1].

الراجح في المسألة:

الراجح الرأي الأول، هو عصمة يوسف عليه السلام من الهم بالمعصية، فهو لم يخالطه همّ بأن يجيب امرأة العزيز، لأن الله عصمه بما أراه من البرهان، لأن الهم فيه نزغ من الشيطان، والله سبحانه وتعالى بيّن أنه عليه السلام من عباده المخلَصين، قال تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ ۚ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [يوسف: ٢٤]، فأخبر سبحانه أنه صرف عنه السوء والفحشاء، وهذا يدل على أنه لم يصدر منه سوء ولا فحشاء، والشيطان ليس له سلطان على المخلصين، قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٣٩﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩-٤٠]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النحل: ٩٩].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ﴿ لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ وهو برهان الإيمان الذي حصل في قلبه فصرف الله به ما كان هم به وكتب له حسنة كاملة، ولم يكتب عليه خطيئة إذ فعل خيرا ولم يفعل سيئة[2].

---

(١) «المنار» [١٩٢].

(٢) انظر: «أمراض القلوب» (١/ ٨).

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: فالهمّ: اسم جنس تحته نوعان؛ كما قال الإمام أحمد:

الأول- همٌّ خطرات.

الثاني- همٌّ إصرار.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «**إن العبد إذا همَّ بسيئة؛ لم تكتب عليه، وإذا تركها؛ كتبت له حسنة، وإن عملها؛ كتبت له سيئة واحدة**» متفق عليه، وإن تركها من غير أن يتركها لله؛ لم تكتب له حسنة ولا تكتب عليه سيئة، ويوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ همَّ همًّا تركه لله، ولذلك صرف الله عنه السوء والفحشاء لإخلاصه، وذلك إنما يكون إذا قام المقتضي للذنب - وهو الهم- وعارضه الإخلاص[(١)].

وقال الفخر الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: هؤلاء الجهال الذين نسبوا إلى يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ هذه الفضيحة، إن كانوا من أتباع دين الله تعالى فليقبلوا شهادة الله تعالى على طهارته، وإن كانوا من أتباع إبليس وجنوده فليقبلوا شهادة إبليس على طهارته اهـ[(٢)].

قال الإمام أبو حيان الأندلسي: الذي أختاره أن يوسف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ لم يقع منه همّ بها البتة، بل هو منفي لوجود رؤية البرهان كما تقول: لقد قارفت لولا أن عصمك الله، ولا تقول: إنّ جواب لولا متقدم عليها وإنْ كان لا يقوم دليل على امتناع ذلك، بل صريح أدوات الشرط العاملة مختلف في جواز تقديم أجوبتها عليها، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون، ومن أعلام البصريين أبو زيد الأنصاري، وأبو العباس المبرد. بل نقول: إن جواب لولا محذوف لدلالة ما قبله عليه، كما يقول جمهور البصريين في قول العرب: أنت ظالم إن فعلت، فيقدرونه إن فعلت فأنت ظالم، ولا يدل قوله: أنت ظالم على ثبوت الظلم[(٣)].

---

(١) «تفسير الفخر الرازي» (١/ ٢٥٠٧).

(٢) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٦٢).

(٣) «البحر المحيط» ص (٥/ ٢٩٤).

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إن القرآن العظيم بين براءته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من الوقوع فيما لا ينبغي حيث بين شهادة كل من له تعلق بالمسألة ببراءته، وشهادة الله له بذلك واعتراف إبليس به، أما الذين لهم تعلق بتلك الواقعة فهم: يوسف، والمرأة، وزوجها، والنسوة، والشهود.

١- جزم يوسف بأنه بريء من تلك المعصية، فذكره تعالى في قوله: ﴿هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾ [يوسف:٢٦] وقوله: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف:٣٣] الآية.

٢- اعتراف المرأة بذلك في قولها للنسوة: ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ﴾ [يوسف:٣٢] وقولها: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ أَنَا۠ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف:٥١].

٣- اعتراف زوج المرأة: في قوله: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ ﴿٢٨﴾ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ [يوسف:٢٨-٢٩].

٤- اعتراف الشهود بذلك في قوله: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف:٢٦] الآية.

٥- شهادة الله جَلَّ وَعَلَا ببراءته في قوله: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف:٢٤].

أما إقرار إبليس بطهارة يوسف ونزاهته، ففي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ﴾ [ص:٨٢-٨٣]، فأقر بأنه لا يمكنه إغواء المخلصين، ولا شك أن يوسف من المخلَصين، كما صرح تعالى به في قوله: ﴿إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُخْلَصِينَ﴾، فظهرت دلالة القرآن من جهات متعددة على براءته مما لا ينبغي. اهـ[1].

(١) «أضواء البيان في إيضاح القرآن» (١٢/ ٩).

رموز المصاحف: عموم المصاحف رمزت بـ (صلي) بعد قوله ﴿هَمَّتْ بِهِۦ﴾، ووضع الباكستاني (ج) والذين أميل إليه هو أولوية الوقف مع جواز الوصل، ويناسب ذلك الرمز (قلي) تفاديًا لهذا المحذور المتوهم.

كلام نفيس لشيخ الإسلام ابن تيمية

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وَقَدْ اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ وَلَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَذْكُرُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ بَعْضُ مُقَدِّمَاتِهَا مِثْلَ مَا يَذْكُرُونَ أَنَّهُ حَلَّ السَّرَاوِيلَ وَقَعَدَ مِنْهَا مَقْعَدَ الْخَاتِنِ وَنَحْوَ هَذَا وَمَا يَنْقُلُونَهُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلا مُسْتَنَدَ لَهُمْ فِيهِ إلا النَّقْلُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَدْ عُرِفَ كَلامُ الْيَهُودِ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَغَضُّهُمْ مِنْهُمْ كَمَا قَالُوا فِي سُلَيْمَانَ مَا قَالُوا وَفِي دَاوُد مَا قَالُوا فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا مَا يَرُدُّ نَقْلَهُمْ لَمْ نُصَدِّقْهُمْ فِيمَا لَمْ نَعْلَمْ صِدْقَهُمْ فِيهِ فَكَيْفَ نُصَدِّقُهُمْ فِيمَا قَدْ دَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى خِلَافِهِ. وَالْقُرْآنُ قَدْ أَخْبَرَ عَنْ يُوسُفَ مِنْ الِاسْتِعْصَامِ وَالتَّقْوَى وَالصَّبْرِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ مَا لَمْ يُذْكَرْ عَنْ أَحَدٍ نَظِيرُهُ فَلَوْ كَانَ يُوسُفُ قَدْ أَذْنَبَ لَكَانَ إمَّا مُصِرًّا وَإِمَّا تَائِبًا وَالإِصْرَارُ مُمْتَنِعٌ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ تَائِبًا. وَاللهُ لَمْ يَذْكُرْ عَنْهُ تَوْبَةً فِي هَذَا وَلَا اسْتِغْفَارًا كَمَا ذَكَرَ عَنْ غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ؛ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَهُ يُوسُفُ كَانَ مِنْ الْحَسَنَاتِ الْمَبْرُورَةِ وَالْمَسَاعِي الْمَشْكُورَةِ كَمَا أَخْبَرَ اللهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ فِي يُوسُفَ كَذَلِكَ؛ كَانَ مَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّىٓ﴾ إنَّمَا يُنَاسِبُ حَالَ امْرَأَةِ الْعَزِيزِ لَا يُنَاسِبُ حَالَ يُوسُفَ فَإِضَافَةُ الذُّنُوبِ إلَى يُوسُفَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ فِرْيَةٌ عَلَى الْكِتَابِ وَالرَّسُولِ وَفِيهِ تَحْرِيفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَفِيهِ الاغْتِيَابُ لِنَبِيٍّ كَرِيمٍ وَقَوْلُ الْبَاطِلِ فِيهِ بِلَا دَلِيلٍ وَنِسْبَتُهُ إلَى مَا نَزَّهَهُ اللهُ مِنْهُ وَغَيْرُ مُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ هَذَا مِنْ الْيَهُودِ أَهْلِ البهت الَّذِينَ كَانُوا يَرْمُونَ مُوسَى بِمَا بَرَّأَهُ اللهُ مِنْهُ فَكَيْفَ بِغَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ؟ وَقَدْ تَلَقَّى نَقْلَهُمْ مَنْ أَحْسَنَ بِهِ الظَّنَّ وَجَعَلَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ تَابِعًا لِهَذَا الِاعْتِقَادِ[1].

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (١٥/ ١٤٦).

٦- سد منافذ المعتزلة والجهمية

عدم الوقف على: «وَرَحْمَةً»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَـٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ [الحديد: ٢٧].

اختلف أهل التفسير واللغة في إعراب ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾.

والمشهور فيها قولان:

القول الأول- أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ مقتطعة من العطف على ما قبلها، منصوبة على الاشتغال بفعل يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾، كما هو قول «الكوفيين» قال السمين الحلبي: وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ وأبو البقاء وجماعةٌ(١).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على: ﴿وَرَحْمَةً﴾(٢).

القول الثاني- أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوفة على ما قبلها، فيكون الله قد جعل في قلوبهم الرأفة والرحمة والرهبانية المبتدعة، ويكون هذا جعلًا خلقيًا كونيًا، والجعل الكوني يتناول الخير والشر كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾ [القصص: ٤١].

وعلى هذا التأويل: فلا وقف على ﴿وَرَحْمَةً﴾(٣).

---

(١) «تفسير الكشاف» (٤/ ٤٧٩).

(٢) «السمين الحلبي» (١/ ٥٢١١)، و«البحر المحيط» جـ[٨] ص[٢٢٨].

(٣) «السمين الحلبي» (١/ ٥٢١١).

قال الإمام الطبري: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ يعني: الذين اتبعوا عيسى على منهاجه وشريعته، ﴿رَأْفَةً﴾ وهو أشدّ الرحمة، ﴿وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ يقول: أحدثوها ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ يقول: ما افترضنا تلك الرهبانية عليهم، ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ يقول: لكنهم ابتدعوها ابتغاء رضوان الله ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾. أي: بدّلوا وخالفوا دين الله الذي بعث به عيسى، فتنصروا وتهوّدوا[١].

قال الإمام ابن كثير: ثم أتبعنا على آثار نوح وإبراهيم برسلنا الذين أرسلناهم بالبينات، ﴿وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ على دينه وهم الحواريون ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ لينًا وشفقة، فكانوا متوادِّين فيما بينهم، ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ بالغلوّ في العبادة ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ ما فرضناها عليهم، بل هم الذين التزموا بها من تلقاء أنفسهم، ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾ زعموا بذلك رضا الله[٢].

رأي أهل الوقف: في الوقف على ﴿وَرَحْمَةً﴾:

قال ابن الأنباري: وقف حسن، ثم تبتدئ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ...﴾ أي: ابتدعوا رهبانية لم نكتبها عليهم.

وروى بعضهم أن في مصحف أبيٍّ «ما كتبتها عليهم ولكن ابتدعوها»[٣].

قال الداني: تام وقيل كاف، ثم تبتدئ ﴿وَرَهْبَانِيَّةً...﴾ أي: وابتدعوا رهبانية، ورُوِيَ عن ابن سلام: الوقف، ثم استئناف الكلام فقال ﴿...وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ...﴾ لم يكتبها الله عليهم، ولكن ابتدعوها ليتقربوا بها إلى الله، قال الحسن ففرضها الله عليهم[٤].

---

(١) «تفسير جامع البيان» (٢٣/ ٢٠٢).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٨/ ٢٩).

(٣) «إيضاح الوقف والابتداء» ص [٤٩٢].

(٤) انظر: «المكتفى» [٢٧٣]، «منار الهدى» [٢٦٥].

قال النحاس: كاف، ومن جعلها معطوفة على ما قبلها لم يقف على ﴿وَرَحْمَةً﴾، وكان وقفه الكافي ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾.

قال نصير: تام إن كان القول، كما قال قتادة: الرأفة والرحمة من الله، وهم ابتدعوا الرهبانية[1].

الراجح في المسألة:

الراجح أولوية الوصل على ﴿وَرَحْمَةً﴾ لأن هذا الوقف يوهم أن الرهبانية التي ابتدعوها أنها ليست مخلوقة لله، إنما خلقت لهم على زعمهم، فلا عطف على ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ التي هي من خلق الله، وهو رأي المعتزلة.

قال السمين الحلبي: قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ في انتصابها وجهان:

أحدهما- أنها معطوفةٌ على ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾.

و«جَعَلَ» إمَّا بمعنى خَلق أو بمعنى صيَّر.

و﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ على هذا صفةٌ لـ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ وإنما خُصَّتْ بذِكر الابتداعِ لأنَّ الرأفةَ والرحمةَ في القلب أمرُ غريزةٍ لا تَكَسُّبَ للإنسانِ فيها بخلافِ الرهبانية فإنها أفعالُ البدن، وللإنسانِ فيها تكسُّبٌ، إلاَّ أنَّ أبا البقاء منعَ هذا الوجهَ بأنَّ ما جعله الله لا يَبْتدعونه. وجوابُه ما تَقَدَّم: مِنْ أنَّه لَمَّا كانت مكتسبةً صَحَّ ذلك فيها.

وقال أيضًا: «وقيل: هو معطوفٌ عليها، وابتدعوها نعتٌ له. والمعنى: فَرَضَ عليهم لزومَ رهبانيةٍ ابتدعوها، ولهذا قال: ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ﴾.

---

(١) ابن النحاس: «القطع» (٧١٢، ٧١٣).

والوجه الثاني- أنه منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الظاهرُ وتكون المسألةُ من الاشتغالِ. وإليه نحا الفارسيُّ والزمخشريُّ وأبو البقاء وجماعةٌ إلاَّ أنَّ هذا يقولون إنه إعرابُ المعتزلة؛ وذلك أنَّهم يقولون: ما كانَ مِنْ فِعْلِ الإنسانِ فهو مخلوقٌ له، فالرحمةُ والرأفة لَمَّا كانتْ من فِعْلِ الله تعالى نَسَبَ خَلْقَهما إليه. والرَّهْبانِيَّة لَمَّا لم تكنْ من فِعْلِ الله تعالى بل مِنْ فعل العبدِ يَسْتَقِلُّ بفعلِها نَسَب ابتداعَها إليه(١).

قال الدكتور عبد العزيز القارئ في التقرير العلمي: وجدنا في مصحف الأصل لمصحف المدينة النبوية أثناء مراجعة اللجنة رمز الوقف اللازم «مـ» على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾، وهذا على وجه من أوجه الإعراب، وهو أن تكون ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منصوبة بفعل يفسره الظاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾.

وعلى هذا فالكلام عن ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منفصل عن الكلام عن ﴿رَأْفَةً﴾، ﴿وَرَحْمَةً﴾، إذ هاتان صفتان في القلب لا تكَسُّب للإنسان فيهما، بخلاف ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾، فإنها أفعال البدن مع شيء في القلب، ففيها موضع للتكسب، كذا ذكره أبو حيان، وذكر عن قتادة قال: الرأفة والرحمة من الله، والرهبانية هم ابتدعوها، ولكن هذا الإعراب تفوح منه رائحة الاعتزال، فقد لجأ إليه أبو علي الفارسي وتابعه عليه الزمخشري، وكلاهما معتزليان، فرارًا من اعتبار الرهبانية التي ابتدعوها مخلوقة لله تعالى، على قاعدتهم أن ما كان مخلوقًا لله لا يكون مخلوقًا للعبد، فالرأفة والرحمة من خلق الله، أما الرهبانية فهي من ابتداعهم وفعلهم، أي هي مخلوقة لهم، وهذا الاعتقاد هو الذي دفع أبا علي إلى اعتبار ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ مقتطعة من العطف على ما قبلها ومنصوبة على الاشتغال.

وقد عاب أبو حيان عليهم هذا الإعراب من جهة العربية، فقال: وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية، لأن مثل هذا هو مما يجوز فيه الرفع بالابتداء،

(١) «الدر المصون» سورة: الحديد آية [٢٧].

ولا يجوز الابتداء هنا بقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ لأنها نكرة لا مسوغ لها من المسوغات للابتداء بالنكرة[١].

ويبدو أن الذين وضعوا الوقف اللازم هنا على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ لم ينتبهوا لرائحة الاعتزال هذه، بينما كان الأولى عدم اعتبار هذا الوجه لظهور فساد الأساس الذي بني عليه، وفي بعض المصاحف وضعوا رمز الوقف الجائز مع تساوي الطرفين «ج»، وفي بعضها رمز الوقف الجائز مع أولوية الوصل «صلي» وكل هذا مبني على اعتبار ذلك الوجه المعتزلي من الإعراب، بينما الأولى إبطاله، وسد بابه، لذلك اختارت اللجنة عدم وضع أي رمز من رموز الوقف في هذا الموضع[٢].

رموز المصاحف: ولم يشر مصحف المدينة بعلامة وقف إشارة إلى تبنيه الرأي الأول، وأشار مصحف الشمرلي بـ(الديار المصرية)، بـ(صلي)، ووضع مصحف دمشق الرمز (مـ).

(١) «البحر المحيط» جـ[٨] ص[٢٢٨].

(٢) التقرير العلمي لمصحف المدينة النبوية، ١٤٠٥هـ حرره د/ عبد العزيز القارئ، رئيس لجنة مراجعة مصحف المدينة النبوية وعميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية.

٧- إثبات الإقرار بالعبودية بأخذ الميثاق من بني آدم

الوقف على «شهدنا»:

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

في قوله تعالى: ﴿شَهِدْنَآ﴾ ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه من تتمة كلام بني آدم.

أي: شهدنا على أنفسنا بأنك ربنا ولا معبود لنا سواك[(١)]، وهو قول أبيّ بن كعب، وعبد الله بن عباس.

وعلى هذا التأويل: فلا يحسن الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ إذ لا يصح فصل بعض المقول عن بعض، ويوقف عندئذ على ﴿شَهِدْنَآ﴾، ويبتدأ بـ ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ أي: لئلا تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين.

قال السدي: قال بعضهم: هو خبر عن قول بني آدم حين أشهد الله بعضهم على بعض، فقالوا: بلى شهدنا[(٢)].

قال الفخر الرازي: إن كان قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من بقية كلام الذرية، فعلى هذا التقرير، يكون قوله: ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ متعلق بقوله: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾، والتقدير: وأشهدهم على أنفسهم، بكذا وكذا، لئلا يقولوا يوم القيامة ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ أو كراهية أن يقولوا ذلك وعلى هذا التقدير، فلا

---

(١) انظر: «المكتفى» [٢٧٨].

(٢) «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٣٠٠).

يجوز الوقف عند قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ لأن قوله: ﴿أَن تَقُولُوا﴾ متعلق بما قبله وهو قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ فلم يجز قطعه منه.

القول الثاني: أنه قول الملائكة.

وذلك أن بني آدم لَمَّا اعترفوا بربوبية الله تعالى لهم، قَالَ تَعَالَىٰ للملائكة: اشهدوا فقالوا: شهدنا أي: على اعتراف بني آدم، وهو قوله مجاهد والضحاك والسدي، وعلى هذا يحسن الوقف: على ﴿بَلَىٰ﴾ لأنه تمام كلام بني آدم، وقوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ حكاية كلام الملائكة، وهو قول نافع ومحمد بن عيسى، والقتبي، والدينوري[١].

قال السدي: هو خبر من الله عن نفسه وملائكته أنهم شهدوا على إقرار بني آدم[٢].

قال الكلبي: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول الملائكة، وفيه حذف تقديره: لما قالت الذرية: بلى قال الله للملائكة: اشهدوا، قالوا: شهدنا، قوله: أن يقولوا يعني: وأشهدهم على أنفسهم أن يقولوا، أي: لئلا يقولوا أو كراهية أن يقولوا[٣].

وقال الفخر الرازي: إن كان قوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ من كلام الملائكة، وذلك لأنهم لما قالوا: ﴿بَلَىٰ﴾ قال الله للملائكة اشهدوا فقالوا شهدنا.

وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على قوله: ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ لأن كلام الذرية قد انقطع ههنا[٤].

---

(١) انظر: «معالم الاهتداء» (١١٩- ١٢١).

(٢) «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٣٠٠).

(٣) «تفسير معالم التنزيل» للبغوي (٣/ ٣٠٠).

(٤) انظر: «تفسير الفخر الرازي» (١/ ٣٠٨٤).

قال الفخر الرازي: تقريره: أن الملائكة قالوا شهدنا عليهم بالإقرار، لئلا يقولوا ما أقررنا، فأسقط كلمة «لا» كما قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] يريد لئلا تميد بكم، هذا قول الكوفيين، وعند البصريين تقريره: شهدنا كراهة أن يقولوا[(١)].

القول الثالث: أن ﴿شَهِدْنَآ﴾ من قول الله تعالى والملائكة

والمعنى: شهدنا على إقراركم، وهو قول أبي مالك، ويروى عن السدي أيضًا، ومعنى ﴿أَن تَقُولُوا۟﴾ عند الكوفيين (لئلا تقولوا) وعند البصرين كراهة أن تقولوا.

وعلى هذا التأويل: فيحسن الوقف أيضًا على ﴿بَلَىٰ﴾ لأنه تمام كلام بني آدم، وقوله: ﴿شَهِدْنَآ﴾ حكاية كلام الله تعالى والملائكة.

وقوله: ﴿أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾.

رأي أهل الوقف:

قال ابن الأنباري: قال السجستاني: الوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾ قال أبو بكر: وهذا غلط لأن (أن) متعلقة بالكلام الذي قبلها، كأنه قال: (وأشهدهم على أنفسهم لأن لا يقولوا إنا كنا عن هذا غافلين)، فحذفت (لا)، واكتفى منها بـ(أن)، كما قال: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ معناه: لأن لا تضلوا.

وكما قال: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ فمعناه: لأن لا تميد بكم، فحذفت لا واكتفى منها بـ﴿أَن﴾[(٢)].

---

(١) انظر: «تفسير الفخر الرازي» (١/ ٣٠٨٤).

(٢) انظر: «إيضاح الوقف والابتداء» ص [٤٣٢].

قال الأنصاري: والوقف على التقديرين كاف[١].

قال الأشموني: واختلف في ﴿شَهِدْنَآ﴾ هل هو من كلام الله أو من كلام الملائكة أو من كلام الذرية

فعلى أنَّه من كلام الملائكة وأنَّ الذرية لما أجابوا بـ﴿بَلَىٰ﴾ قال الله للملائكة اشهدوا عليهم فقالت الملائكة: ﴿شَهِدْنَآ﴾ فـ﴿بَلَىٰ﴾ آخر قصة الميثاق فاصلة بين السؤال والجواب فالوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ تام لأنَّه لا تعلُّق له بما بعده لا لفظًا ولا معنى، وعلى أنَّه من كلام الذرية فالوقف على ﴿شَهِدْنَآ﴾ و﴿أَن﴾ متعلقة بمحذوف أي فعلنا ذلك أن تقولوا يوم القيامة، فإذا لا يوقف على ﴿بَلَىٰ﴾ لتعلق ما بعدها بما قبلها لفظًا ومعنى[٢].

الراجح في المسألة:

جمهور المفسرين وأهل الوقف على جواز القولين الأولين، كالبغوي، وابن كثير، والداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والنحاس، ومكي، والسجاوندي[٣].

ورجح الثاني مجاهد، والضحاك والسدي، لأن بني آدم أقروا بالعبودية له بقولهم بلى، قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ للملائكة: اشهدوا، فقالت الملائكة: ﴿شَهِدْنَآ﴾ عن الضحاك قال: إن الله أخرج من ظهر آدم يوم خلقه ما يكون إلى يوم القيامة، فأخرجهم مثل الذر ثم قال: ألست بربكم قالوا: بلى، قالت الملائكة: شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين.. إلى قوله: المبطلون[٤].

---

(١) انظر: «المقصد» [٣١٥].

(٢) انظر: «منار الهدى» [٣١٥].

(٣) «انظر: «شرح كلا وبلى» [٨٩]، وانظر: «القطع» [٢٢٣]، و«علل الوقوف» (٢/ ٥٢٢).

(٤) انظر: «تفسير أبي حاتم» (٥/ ١٦١٥).

ورجح الرأيَ الأولَ الإمامُ الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أنها من تتمة إخبار الله عن كلام بني آدم، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالظاهر يدلُّ على أنه خبر من الله عن قِيل بني آدم بعضهم لبعض، لأنه جل ثناؤه قال: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾، فكأنه قيل: فقال الذين شهدوا على المقرِّين حين أقروا، فقالوا: بلى شهدنا عليكم بما أقررتم به على أنفسكم، كيلا تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين»[(١)].

قال الشيخ صالح آل الشيخ: الوقف على ﴿بَلَىٰ﴾، ثم تستأنف ﴿شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾. هو أولى وأظهر، هذا من كلام بعضهم لبعض، يعني بلسان الحال شهادة الحال ليكون ذلك دليلًا من الأدلّة التي تكون دافعةً لاحتجاجهم يوم القيامة، فإنّ الله جعل دَفْعَ احتجاج المشركين يوم القيامة وتَنَصُّلَهم من التّكليف..، والرّسل جاءت بتقرير الحجة التي بعدها العذاب، مستمسكة الرسل بالأصل الذي شهد بعضهم على بعض فيه بلسان الحال وهو الإيمان بالربوبية[(٢)].

رموز المصاحف: أشارت عموم المصاحف على ذلك بوضع علامة تعانق على ما قبل ﴿شَهِدْنَآ﴾ وبعدها إشارة إلى جواز الوجهين[(٣)].

(١) انظر: «تفسير جامع البيان» (١٣/ ٢٥٠).

(٢) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٣٠).

(٣) انظر: «الوقف على كلا وبلى» لمعد الكتاب [٩٤].

٨- إثبات تسمية الله نفسه (شيئًا)

إثبات عقيدة أهل السنة في إثبات صفات الله تعالى

الوقف على لفظ الجلالة: «اللهُ»:

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩].

الوقف على ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ فيه إثبات لعقيدة أهل السنة أن الله سمى نفسه شيئًا، أي: الله أكبر شيء شهادة، خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، وخبر ﴿اللَّهُ﴾ محذوف دلّ عليه السؤال المتصدر.

ذكر الإمام البغوي في شرح السنة: (باب الرد على الجهمية) قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، سمى الله نفسه شيئًا، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩]، وسمى النبي ﷺ القرآن شيئًا، فقال لرجل: «**أمعك من القرآن شيء؟**» قال: نعم[(١)]. (رواه البخاري [٧٤١٧]).

قال ابن حجر: يصح أن يسمى الله شيئًا وتكون الجلالة خبر مبتدأ محذوف أي ذلك الشيء هو الله ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر والتقدير الله أكبر شهادة والله أعلم[(٢)].

قال ابن عاشور: وفي هذه الآية ما يقتضي صحة إطلاق اسم ﴿شَيْءٍ﴾ على الله تعالى لأنّ قوله: ﴿اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ وقع جوابًا عن قوله: ﴿أَيُّ شَيْءٍ﴾ فاقتضى إطلاق اسم

---

(١) «شرح السنة» للإمام البغوي (١/ ١٧٢).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٤٠٢).

﴿شَيْءٍ﴾ خبرًا عن الله تعالى وإن لم يدلّ صريحًا. وعليه فلو أطلقه المؤمن على الله تعالى لما كان في إطلاقه تجاوز للأدب ولا إثم[١].

حدثني الشيخ إبراهيم الأخضر، قال: أي أكبر شهادة، فالمعتزلة والأشاعرة عندهم لا يسمون الله «شَيْئًا» ولا يصفونه بأنه ﴿شَيْءٍ﴾، ومذهب أهل السنة والجماعة أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سمى نفسه شيئًا، وعنون البخاري في كتاب التوحيد في كتابه لذلك، فقال: وسمَّى الله نفسه شيئًا، ثم ذكر الآية الكريم ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ﴾ فالوقف على ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ هو الوقف الصحيح اهـ[٢].

رأي أهل الوقف:

قال نافع الوقف على (الله) ثم يبتدئ ﴿شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾[٣].

قال الداني: كاف[٤].

وقال السجاوندي: مطلق[٥].

رموز المصاحف: عموم المصاحف رمزت بـ(صلي) إشارة إلى جواز الوقف مع أولوية الوصل.

---

(١) «التحرير والتنوير» (٧/ ١٦٧).

(٢) انظر: «السلسلة الصوتية لكتاب زاد المقرئين» (لقاءات مع ثلة من أعلام القرآن).

(٣) «الأشموني» [٢٦٦].

(٤) «المكتفى» [٢٤٨].

(٥) «علل الوقوف» [٢٧٤].

كلام نفيس لابن بطال

باب قوله: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام:١٩].

فَسَمَّى الله نَفْسَهُ شَيْئًا، وَسَمَّى النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الله، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨].

عن سَهْل بْن سَعْدٍ قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شيء؟» قَالَ: نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا، لِسُوَرٍ سَمَّاهَا.

قال الشيخ/ عبد العزيز صاحب كتاب «الحيدة»: إنما سمى الله نفسه شيئًا إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم، وكذلك أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه، فلم يتسم بالشئ ولم يجعل الشيء من أسمائه، ولكنه دل على نفسه أنه شيء أكبر الأشياء، إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم، وتكذيبًا للزنادقة والدهرية، ومن أنكر ربوبيته من سائر الأمم فقال لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩].

فدل على نفسه أنه شيء لا كالأشياء لعلمه السابق أن جهمًا وبشرًا ومن وافقهما سيلحدون فى أسمائه ويشبهون على خلقه ويدخلونه وكلامه فى الأشياء المخلوقة، فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١].

فأخرج نفسه وكلامه وصفاته عن الأشياء المخلوقة بهذا الخبر تكذيبًا لمن ألحد فى كتابه، وشبهه بخلقه، ثم عدد أسماءه فى كتابه فلم يتسمَّ بالشيء، ولم يجعله من أسمائه فى قوله ﷺ: «لله تسعة وتسعون اسما» ثم ذكر كلامه كما ذكر نفسه ودل عليه بما دل على نفسه ليعلم الخلق أنه صفة من صفات ذاته، فقال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٩١]، فذم الله اليهود حين نفت أن تكون التوراة شيئًا، وقال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام:٩٣]، فدل

أن الوحى شيء بالمعنى، والذم لمن جحد أن كلامه شيء، فكل صفة من صفاته باسم الشيء، وإنما أظهره باسم الهدى والنور والكتاب، ولم يقل من أنزل الشيء الذى جاء به موسى. قال غيره: وتسمية الله نفسه بشيء، يرد قول من زعم من أهل البدع أنه لا يجوز أن يُسمَّى الله بشيء وهو قول الناشيء ونظرائه. اهـ[1].

(١) شرح صحيح البخاري، لابن بطال (١٠/ ٤٤٣)